



عقد استئجار محطة بريدة- الدائري الغربي

الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات (ساسكو)			الطرف الأول
الدائري الغربي	المحطة	القصيم	المدينة
٢٢/٤٢٢ اي	رقم العقد	استئجار	نوع النشاط
عشر سنوات ميلادية	مدة العقد	(٢٠١٤٥٨,٣)	مساحة المرفق
	تاريخ نهاية العقد	تبدأ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ استلام الموقع بموجب محضر استلام رسمي موقع من الطرفين	تاريخ بداية العقد
الأستاذ/ عبدالله بن محمد بن حمد السعيد			الطرف الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

بعنوان الله تعالى وتوفيقه تم في يوم الأربعاء ٢٧/١٢/٢٠٢٢ هـ الموافق ٥/١٤٤٤ م الاتفاق والتراضي وتحرير هذا العقد بين كل من:

أولاً: الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات (ساسكو) - شركة سعودية مساهمة - سجل تجاري رقم (١٠١٠٥٤٣٦١) صادر من مدينة الرياض بتاريخ ٢٨/٠٧/١٤٠٤ هـ، وعنوانها المملكة العربية السعودية، مدينة الرياض، حي الملك عبدالعزيز، طريق مكة المكرمة، رقم المبنى (٤٨٧٠)، الرمز البريدي (١٢٤١١)، الرقم الإضافي (٧٢٧٧) هاتف رقم (٢٠٦٨٨٥٥٥) فاكس رقم (٢٠٦٨٨٣٣)، وبعثتها في هذا العقد الأستاذ/ رياض بن صالح المالك - بصفته الرئيس التنفيذي للشركة - ويشار إليها فيما بعد ولأغراض هذا العقد بـ (الطرف الأول). (المستأجر).

ثانياً: عبدالله بن محمد بن حمد المعبد - رقم الهوية الوطنية (١٠٦٤٩٥١٧٨١) صادرة من مدينة بريدة ، وعنوانه المملكة العربية السعودية، مدينة بريدة، النازية، رقم المبنى (٧٨٦٢)، الرمز البريدي (٥٢٣٥٩)، الرقم الإضافي (٢٤١١) ، جوال رقم (٢٤١١) ، (A.alseed41@gmail.com) البريد الإلكتروني (٠٥٩٨٤٤٦٤٣١) (المؤجر)

حيث أقر الطرفين بأهليةهما للتعاقد والتصرف وعدم وجود ما يمنع من إبرام هذا العقد فقد اتفقا وهما بكامل الأهلية والأوصاف المعتبرة شرعاً ونظماماً على ما يلي :

التمهيد:

حيث أن الطرف الثاني يمتلك قطعة الأرض رقم ٢١٤٥ من المخطط رقم ٩٥/٢ الواقعه في حي النخيل بمدينة بريدة بموجب صك رقم (٥٦٢٥٣٨٠٠٤٤٩٦) تاریخها ٢٥/٠٥/١٤٤٤ هـ. صادرة من وزارة العدل وإجمالي مساحتها (١,٤٥٨,٣) ألف واربعمائة وثمانية وخمسون متراً مربعاً وثلاثون سنتمراً مربعاً، وحدودها كالتالي:

شمالاً: شارع عرض ١٥ م بطول : (١٨) ثمانية عشر متراً.

جنوباً: شارع عرض ١٥ م بطول (٣٢) اثنين وثلاثون متراً.

شرق: قطعة رقم ١٤٣ ورقم ١٤٤ بطول (٥٨) ثمانية وخمسون متراً.

غرباً: طريق الدائري عرض ١٠٠ م بطول (٥٩,٨٧) تسعة وخمسون متراً وسبعين وسبعة وثمانون سنتمراً يبدأ من الشمال للجنوب ٢٨,٧٧ ثم ينعطف جنوباً ٣١,١٠

ولما كان من ضمن أنشطة "الطرف الأول" المرخص له بها تقديم خدمات السيارات والمعدات داخل مدن المملكة وعلى الطرق السريعة ولله محطات واستراحات ومراكز خدمة بكل أنحاء المملكة ولله خبرة في هذا المجال، وقد أبدى رغبته في استئجار وإدارة وتشغيل محطة الوقود بجميع المنشآت المقامة عليها (ويشار إليها فيما بعد بعبارة محل العقد) وفقاً لشروط هذا العقد ولما ذلك على تأجير وإدارة وتشغيل محل العقد من قبل الطرف الأول وذلك مقابل التزام الطرفين بتنفيذ الشروط والتعهدات المبينة في هذا العقد، فقد تم الاتفاق بين الطرفين وهما باتم الأوصاف المعتبرة شرعاً ونظماماً على ما يلي

البند الأول:

يعتبر التمهيد أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومفسراً له ومكملاً لبياناته.



البند الثاني: المصطلحات العامة:

يقصد بالكلمات والمصطلحات الواردة بهذا العقد المعاني الموضحة أدناه مالم يستوجب السياق غير ذلك:

١-٢) الطرف الأول: يقصد به (المستأجر) وهي الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات ساسكو.

٢-٢) الطرف الثاني: يقصد به (المؤجر) عبد الله بن محمد بن حمد المسعود.

٣-٢) محل العقد: يقصد به (محطة الوقود بجميع مراقبتها) المملوكة للطرف الثاني .

٤-٢) مدة العقد: يقصد بها السنوات الميلادية والتي تقع بين تاريخ إبداء العقد وتاريخ انتهاءه/أو إنهائه.

٥-٢) القيمة الإيجارية: يقصد بها المقابل المادي المتفق عليه بين الطرفين والمستحق الدفع من قبل الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات ساسكو الناتج عن تأجير وتشغيل المحطة.

٦-٢) مسح ومعاينة محل العقد: يقصد به معاينة المحطة من قبل الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات ساسكو الموافقة على التشغيل.

٧-٢) شروط العقد: يقصد بها الشروط الملزمة للطرفين.

٨-٢) إضافة أصول أخرى: يقصد بها ما تقوم الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات ساسكو بإضافته من معدات ومكائن وأنظمه وكل ما يخدم ويطور الاستراحة.

٩-٢) إلتزامات الطرف الثاني: يقصد بها الإلتزامات التي يجب أن يقوم بتنفيذها (المؤجر) وهو/ الأستاذ/ عبد الله بن محمد المسعود

١٠-٢) نزع الملكية: يقصد بها الإستحواذ على العقار للمصلحة العامة أو بموجب حكم قضائي.

١١-٢) هوية الشركة: يقصد بها التصميم الجديد والألوان والشعار الخاصة بالشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات ساسكو من مباني وديكورات ولوحات وأرضيات وأنظمة رقابية.

١٢-٢) إنتقال الملكية: يقصد بها أنتقال المحطة من المؤجر إلى أي شخص آخر.

١٣-٢) التنازل والتأجير من الباطن: يقصد بها أنه يحق للشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات ساسكو تأجير المحطة أو جزء منها أو أحد مراقبها للغير.

١٤-٢) الإغلاق: يقصد به وجود أي سبب يعيق العمل بالمحطة ويؤدي إلى إغلاقها مثل الحفريات بالطريق أو فصل التيار الكهربائي.

١٥-٢) النظام الواجب التطبيق والاختصاص: يقصد به هو النظام المعتمد في المملكة العربية السعودية ومحاكمها.

١٦-٢) التعديلات: يقصد بها جميع التعديلات التي تطرأ على هذا العقد.

البند الثالث: موضوع العقد:

يجب أن يقوم الطرف الأول باستئجار وإدارة وتشغيل المحطة بكافة الضمانات القانونية والفعلية وجميع المنشآت المقامة عليها والموضح تفاصيلها في التمهيد السابق ذكره من هذا العقد.

البند الرابع: مدة العقد وشروط سريانه:

مدة هذا العقد وافق الطرف الثاني على أن يقوم الطرف الأول باستئجار وإدارة وتشغيل المحطة بكافة الضمانات القانونية والفعلية بانتهاء مدة، على أنه في حال رغب الطرفان في تجديد العقد بعد انتهاء مدة يمكن الاتفاق بين الطرفين على شروط ومدة وقيمة الإيجار في حينه، ويعتبر هذا العقد سارياً من تاريخ التوقيع عليه من قبل الطرفين .

البند الخامس: قيمة الإيجار:

١-٥) حددت القيمة الإيجارية السنوية محل العقد كتالي:

١-١-٥) يدفع الطرف الأول للطرف الثاني مبلغ وقدرة (٣٠٠,٠٠٠ ر.س) فقط ثلاثة الف ريال سعودي لا غير من السنة الأولى حتى السنة الخامسة من مدة الإيجار المنصوص عليها في هذا العقد.

٢-٥) يدفع الطرف الأول للطرف الثاني مبلغ وقدرة (٣٥٠,٠٠٠ رس) فقط ثلاثة وخمسون الف ريال سعودي لغير من السنة السادسة وحتى السنة العاشرة من مدة الإيجار المنصوص عليها في هذا العقد.

٢-٥) اتفق الطرفان على أن يلتزم الطرف الأول بدفع القيمة الإيجارية دفعه واحدة في بداية كل سنة إيجارية.

البند السادس: فترة السماح وطريقة الدفعات:

٦-١) أقر الطرف الثاني بأن يمنح الطرف الأول فترة السماح مدتها (٣ أشهر) ثلاثة أشهر مجانية لا يستحق عنها الطرف الثاني أي قيمة إيجارية تبدأ من تاريخ استلام الموقع محل العقد بموجب محضر رسمي موقع من الطرفين.

٦-٢) اتفق الطرفان على أن يلتزم الطرف الأول بدفع القيمة الإيجارية على دفعه واحدة في بداية كل سنة إيجارية.

٦-٣) يقوم الطرف الأول بدفع القيمة الإيجارية خلال فترة لا تتجاوز (٣٠ يوم عمل) من تاريخ استحقاق القيمة الإيجارية على أن يكون تاريخ المطالبة قبل تاريخ استحقاق الأجرة بأسواع على الأقل.

٦-٤) اتفق الطرفان على أن قيمة الإيجار المذكورة في هذا العقد يجب أن يتم دفعها عن طريق حواله مصرفية باسم (الطرف الثاني).

٦-٥) في حال عدم قيام الطرف الأول بسداد مستحقات الطرف الثاني خلال الفترة المحددة في الفقرة (٦-٤) أعلاه يقوم الطرف الثاني بإشعار الطرف الأول بالمطالبة بالقيمة الإيجارية وإعطائه مهلة (٣٠ يوم عمل) للسداد وفي حالة عدم السداد خلال تلك المدة يحق للطرف الثاني فسخ العقد.

البند السابع: شروط العقد:

٧-١) يقر الطرف الأول بأن الغرض الرئيسي من استئجار محل العقد هو إدارة وتشغيل محطة الوقود محل العقد بجميع مرافقها.

٧-٢) يقر الطرف الأول بعدم استخدام محل العقد لأى نشاط آخر بخلاف الغرض المذكور في الفقرة (٦-١) أعلاه إلا بعد حصوله على موافقة خطية من الطرف الثاني، ويشرط أن يتم تنفيذ النشاط داخل حدود محل العقد ولا يجوز أن يمتد ذلك لاستخدام مساحات أخرى خارجة عنه مهما كان السبب وفي جميع الأحوال يعتبر الطرف الأول مسؤولاً مسؤولية عقدية وقصيرة وجنائية كاملة عما ينجم من استخداماته لمحل العقد غير المشروع أو مخالفة للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية في المملكة العربية السعودية، وذلك بعد استلامه لمحل العقد استلاماً فعلياً.

٧-٣) يلتزم الطرف الثاني بتقديم كافة المستندات التي تمكن الطرف الأول من استخراج رخصة التشغيل والدفاع المدني قبل أن تنتهي فترة السماح المنصوص عليها في البند الرابع من هذا العقد وفي حال لم يتمكن الطرف الأول من استخراج وتجديد الرخص اللازمة لتشغيل محل العقد أو عدم موافقة الأمانة على استخراج التصاريح الازمة بسبب عائق على الطرف الثاني فإن هذا العقد يعتبر لا غياراً.

٧-٤) إذا رغب الطرف الأول في إخلاء وترك محل العقد بصورة كليه أو جزئية قبل نهاية المدة الأصلية للعقد أو مدة التجديد (إن وجدت) فلا يجوز له المطالبة باسترجاع الإيجار المدفوع أو المبلغ المتبقى منه.

٧-٥) يعتبر محضر الاستلام والتسليم للمحطة محل العقد والرفع المساحي جزء لا يتجزأ من هذا العقد.

٧-٦) يقر كل من طرف هذا العقد أنه قام بالاطلاع والفهم التام لجميع بنود هذا العقد وأن جميع بنود هذا العقد جاءت واضحة ومفسرة لالتزامات طرف هذا العقد.

البند الثامن: حقوق والالتزامات الطرف الأول:

٨-١) يكون للطرف الأول الحق في القيام بالأنشطة المتفق عليها داخل الممتلكات المؤجرة.

٨-٢) يلتزم الطرف الأول بتشغيل محل العقد وان لا يقوم أو يسمح بأى إزعاج من جانبه أو من جانب أي شخص من تابعيه في أو حول الممتلكات المؤجرة.

٨-٣) يقوم الطرف الأول وعلى حسابه بإجراء الصيانة الدورية لمحل العقد وملحقاته ويعهد بإصلاح المباني والمعدات وتوفير قطع الغيار لها ويتحمل كافة المصروفات الناتجة عن ذلك طوال مدة هذا العقد.

٤-٨) يلتزم الطرف الأول وعلى نفقة الخاصة بتجديد الرخص الخاصة بتشغيل محل العقد وما تحتويه من أقسام وأجهزة ومعدات وأي متطلبات أخرى تفرضها الأوامر والتعليمات الصادرة عن الأجهزة الحكومية أو المنصوص عليها في أنظمة المملكة العربية السعودية، دون أن يتحمل الطرف الأول أي مخالفات أو غرامات مقررة على هذه الرخص قبل تاريخ التوقيع على محضر الاستلام والتسليم الخاص بالمحطة محل العقد، على أن يلتزم الطرف الثاني بتقديم جميع المستندات المطلوبة لاستخراج جميع التراخيص وبضمن صحتها وعدم مخالفتها لما تضمنته الأنظمة والتعليمات وفي حال مخالفة ذلك يكون ملزماً عن تعويض الطرف الأول عما لحقه من أضرار.

٥-٨) يلتزم الطرف الأول بالتأمين على محل العقد بجميع مرافقه.

البند التاسع: التزامات الطرف الثاني:

١-٩) يلتزم الطرف الثاني بتسليم المحطة محل العقد خالية تماماً من أي عقود أو التزامات مع الغير.

٢-٩) يلتزم الطرف الثاني بتسديد جميع المطالبات المالية من غرامات أو فواتير تعود إلى محل العقد خلال فترة ما قبل توقيع عقد الإيجار والتشغيل الفعلي لمحل العقد.

٣-٩) اتفق الطرفان أنه لا يحق للطرف الثاني استخدام اسم أو شعار الطرف الأول أو أي ما يدل على هوية الطرف الأول بهذه المحطة أو بأي محطة أخرى يخالف ما جاء بهذا العقد على أن يعتبر هذا العقد غير حصري وأنه يخص ما جاء فيه فقط ولا يعطي الحق للطرف الثاني باستغلال اسم أو شعار الطرف الأول وهو على علم تام بحقوق الملكية الفكرية، كما يلتزم الطرف الثاني بإزالة كل ما يدل على هوية الطرف الأول بعد انتهاء العقد أو إنهائه لأي سبب من الأسباب.

٤-٩) يلتزم الطرف الثاني بتركيب جميع وسائل السلامة حسب متطلبات الدفاع المدني وحسب المخطط السالم المعتمد.

٥-٩) يلتزم الطرف الثاني في حال تأخره في تسليم الموقع للطرف الأول لمدة تزيد عن (١٨ شهر) تحسب من تاريخ صدور الترخيص، يكون ملزماً بخصم مائسة (١٠%) من قيمة الأيجار المذكورة بالعقد في السنة الأولى فقط.

٦-٩) يلتزم الطرف الثاني أنه في حالة عدم تسليم الموقع في المدة المتفق عليه أو قام بإنهاء هذا العقد دون سبب مشروع يكون ملزماً بدفع مائسة (١٠%) من القيمة الجمالية للايجار كشرط جزائي.

٧-٩) يلتزم الطرف الثاني بتقديم كافة المستندات التي يطلبها الطرف الأول من أجل تشغيل محل العقد وبضمن صحتها وعدم مخالفتها لما تضمنته الأنظمة والتعليمات وفي حال مخالفة ذلك يكون ملزماً عن تعويض الطرف الأول عما لحقه من أضرار.

٨-٩) اتفق الطرفان أن يكون التطوير على نفقة الطرف الثاني بما فيها المضخات حسب هوية الطرف الأول تحت إشراف النخلة الأولى.

البند العاشر: مسح ومعاينة محل العقد:

يقر الطرف الأول أنه قد قام بمسح وعاينة محل العقد المبين في التمهيد من هذا العقد وأنه أطلع على كل أجزاءه وقام بفحصه وقبوله طبقاً للمستندات المقدمة من الطرف الثاني، وعلاوة على ذلك يؤكد الطرف الأول أنه قد تحقق من مساحة محل العقد وأنها بحالة جيدة ويستطيع الاستفادة منها في الأغراض المحددة بهذا العقد

البند الحادي عشر: القيمة المضافة:

اتفق الطرفان على أن يقوم الطرف الأول (المستأجر) بدفع القيمة الإيجارية المتفق عليها لكل سنة إيجارية بالإضافة إلى دفع قيمة الضريبة المضافة إلى الطرف الثاني (المؤجر) عن كامل مصروفات العقد بعد استلام الفاتورة الضريبية للقيمة المضافة وفقاً لنظام ضريبة القيمة المضافة المعمول به ولأجحته التنفيذية.

البند الثاني عشر: نزع الملكية:

١-١٢) في حالة مصادرة أو نزع ملكية معظم العين المؤجرة محل هذا العقد أو كاملها للمنفعة العامة من قبل المالك الأصلي لمحل العقد، يلتزم الطرف الثاني برد القيمة المتبقية من الإيجار السنوي المدفوعة مقدماً مقابل مدة الإيجار المتبقية غير المستفاد منها إلى الطرف الأول.

٢-١٢) إذا اقتصرت المصادرة أو نزع الملكية على جزء من العين المؤجرة محل هذا العقد، فيلتزم الطرف الثاني برد القيمة المتبقية من الإيجار السنوي المدفوعة مقدماً مقابل مدة الإيجار المتبقية غير المستفاد منها إلى الطرف الأول وذلك فيما يخص الجزء المتزوج أو المصادر، ويتم تخفيض القيمة الإيجارية المنصوص عليها في البند الخامس أعلاه بحسب نسبة المساحة المتزوجة أو المصادر.

البند الثالث عشر: انتقال الملكية:

في حال انتقال ملكية العين محل العقد أو حق الانتفاع للغير بجميع طرق نقل الملكية بالنسبة للملك الأصلي محل العقد فإن الطرف الثاني يلتزم بضممان سريان هذا العقد في مواجهة المالك الجديد بنفس شروطه وبنود هذا العقد دون أية تغييرات أو تعويضات الطرف الأول عن تضرره في حال عدم استمراره هذا العقد، وإن الطرف الثاني يلتزم بالاتفاق مع المشتري الجديد على طريقة تضمن استمرارية هذا العقد وفي كافة الأحوال فإن المشتري يظل ملزماً أمام الطرف الأول بالأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا العقد كما يسري مفعول هذا العقد في مواجهة ورثة الطرفين في حالة الوفاة لا قدر الله.

البند الرابع عشر: أولوية الخيار بالشراء:

اتفق الطرفان بأنه في حالة رغبة الطرف الثاني ببيع العين محل العقد إعطاء الطرف الأول أولوية الخيار بالشراء لمدة سبعة أيام عمل من تاريخ الاستلام بموجب خطاباً رسمياً يوضح فيه الثمن المعروض للشراء وفي حالة رغبة الطرف الأول في الشراء عليه إشعار الطرف الثاني خطياً خلال المدة المشار إليها أعلاه وفي حالة عدم الرد من قبل الطرف الأول خطياً يعتبر عدم رغبة منه في الشراء، كما يحق له الاحتفاظ باستمرار سريان شروط هذا العقد في مواجهة المشتري الجديد بنفس شروطه وبنوده حتى نهاية العقد وكذلك سريانه في مواجهة خلفاء الطرفين.

البند الخامس عشر: الإغلاق:

اتفق الطرفان على أنه في حال إغلاق الطرق المؤدية للمحطة أو محل العقد ولأسباب خارجة عن إرادتهما مثل حفريات بالطريق أو فصل التيار الكهربائي أو إنشاء "كوبري" أو تعديل في الطريق المؤدي للمحطة أو وجود قوة قاهرة لاسمح الله على سبيل المثال لا الحصر) كالحروب والكوارث والاضطرابات الأمنية والحجر الصحي ،،، إلى آخره.

مما يؤدي إلى تعطيل محل العقد لمزيد عن شهر بما يؤثر على التعاقد فان الطرف الثاني يلتزم بتخفيض القيمة الخاصة بمحل العقد بنسبة (٥٠%) من القيمة الإيجارية خلال فترة الإغلاق ولحين زوال الأسباب.

البند السادس عشر: التنازل والتآجير من الباطن:

يجوز للطرف الأول أن يؤجر مرافق محل العقد أو أي جزء منها من الباطن للغير خلال مدة هذا العقد.

البند السابع عشر: إنهاء العقد أو إنهاءه أو الإخلال به:

١-١٧) ينتهي هذا العقد بانتهاء المدة المنصوص عليها في البند الرابع ما لم يتم تجديده بموافقة الطرفين.

٢-١٧) إذا رغب الطرف الأول في إنهاء العقد في أي سنة إيجارية خلال فترة سريان العقد يلتزم بإعطاء الطرف الثاني إخطار كتابي مدته (٣٠) يوماً قبل موعد تسليم المحطة والإخلاء ويلتزم الطرف الثاني باستلام المحطة في التاريخ المحدد بالاشعار وفي حالة عدم استلامه للموقع يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن المحطة من هذا التاريخ ولا يحق له الرجوع على الطرف الثاني بأي مطالبات مالية تخص باقي مدة العقد.

٣-١٧) في حالة الإخطار بفسخ العقد لأي سبب كان يلتزم الطرف الأول بتسهيل دخول ومعاينة أي طرف ثالث محل العقد خلال فترة الإخطار وذلك أثناء ساعات العمل الرسمية في حالة قام الطرف الأول بالفسخ.

٤-١٧) في حالة إنهاء العقد أو فسخه لأي سبب من الأسباب قبل المدة الأصلية فإن الطرف الثاني ملزم بتعويض الطرف الأول عن المبني والإنشاءات بالسعر السوقي وقت إنهاء أو فسخ العقد أما في حالة إنهاء العقد أو فسخه بسبب راجع للطرف الأول فلا يحق له التعويض عن المبني أو الإنشاءات.

٥-١٧) في حال انتهاء العقد بين الطرفين لأي سبب من الأسباب يلتزم الطرف الأول بإخلاء الموقع خلال (٣٠ يوم عمل) من تاريخ الإشعار بالفسخ أو الانتهاء.

٦-١٧) في حالة الحكم من قبل أي جهة قضائية أو أي طرف آخر مختص ببطلان أو عدم شرعية أي نص من نصوص هذا العقد، يستبعد ذلك النص دون أن يؤثر على سريان ونفاذ باقي النصوص، مع عدم الإخلال باعتبار هذا العقد وحدة كاملة لا تتجزأ فيما يتعلق بالعين المؤجرة نفسها واعتبارها العقد النهائي وملزم للطرفين.

البند الثامن عشر: النظام الواجب التطبيق وال اختصاص:

١-١٨) يتم تطبيق أحكام هذا العقد وتفسيره طبقاً للأحكام والأنظمة واللوائح السارية في المملكة العربية السعودية باعتبارها الأنظمة الواجبة التطبيق.

٢-١٨) تحال كافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا العقد والتي يتذرع حلها ودياً بين الطرفين إلى الجهات القضائية المختصة بمدينة بريدة بالمملكة العربية السعودية.

البند التاسع عشر : التعديلات:

إذا ما تم إدخال أي تعديلات على هذا العقد فإنها لن تكون معتمدة إلا إذا كانت مكتوبة ومؤقعة ومحتملة من الطرفين وفي هذه الحالة تعتبر هذه التعديلات المكتوبة جزءاً لا يتجزأ من أحكام ونصوص هذا العقد.

البند العشرون : نطاق العقد:

هذا العقد وملحقه يكون كل ما اتفق عليه الأطراف فيما يتعلق بموضوعه وهو يلغى ويحل محل كل ما سبقه من مفاوضات أو مناقشات أو اتفاقيات شفهية أو مكتوبة.

البند الواحد والعشرون: الإشعارات:

كل الإشعارات المكتوبة بين أطراف العقد ترسل على عنوانين الطرفين الموضحة في صدر هذا العقد بالبريد المسجل أو تسلم مناؤلة لقاء التوقيع بالاستلام أو عبر الفاكس وفي حالة قيام أحد الطرفين بتغيير عنوانه عليه إخطار الطرف الآخر بذلك كتابة خلال أسبوع من تاريخ التغيير.

البند الثاني والعشرون: نسخ العقد:

إقراراً لما تقدم قام الأطراف بالتوقيع على هذا العقد في اليوم والشهر والسنة المذكورين أعلاه وقد تم تحرير هذا العقد من نسختين أصليتين إحتفظ كل طرف بنسخة من العقد للعمل بموجبه.

والله الموفق ،،،

الطرف الثاني	الطرف الأول
الأستاذ/ عبدالله بن محمد بن حمد السعيد 	الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات (ساسكو) ويمثلها الأستاذ/ رياض بن صالح المالك

